الحكومة لم تلتزم بعمل دراسة شاملة عن كوادر الموظفين

عبدالصمد يفجر مفاجأة: 5 آلاف دينار زيادة في رواتب القياديين شهرياً

- سنتصدى لأي انحراف مالي أو إداري في مشروعات التنمية
- عدم التزام السلطة التنفيذية تزويد «الميزانيات» بالأرقام المطلوبة يثير الريبة
- من يظن أن الرقابة الحقيقية غائبة عن البرلمان وأعضائه «واهم»

عدنان عبدالصمد مترئساً إحدى جلسات لجنة الميزانيات البرلمانية

رأى رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد أن عدم التزام الجانب الحكومي بتزويد اللجنة بالأرقام المتعلقة بالميزانية، امر يثير الريبة والتوجس من نية بعض الاطراف اقحام مشاريع تنفيعية في الخطة التنموية، محذرا الحكومة من ان المجلس سيتصدى لأي انحراف مالي أو اداري، مؤكدا انها «واهمة» اذا ظنت ان الرقابة الحقيقية غائبة في المجلس الحالي.

وقال عبدالصمد في تصريح للصحافيين ان اللجنة وجهت الدعوة لوزير المالية مصطفى الشمالي وأركان الوزارة المسؤولين عن الميزانية منذ اكثر من اسبوع، لحضور الاجتماع الذي عقدته اللجنة امس الاول والذي كان من المقرر ان يناقش الاطار العام للميزانية، فيما يتعلق بالايرادات المتوقعة من البترول في السنة الحالية واحتساب سعر البرميل والصرف وكمية البترول المتوقع انتاجها بالاضافة الى المصروفات المتوقعة.

واضاف: وناقشنا في بداية الاجتماع توصيات قديمة للجنة في تقريرها المتعلق بالميزانية السابقة، واكتشفنا مع الاسف ان وزارة المالية لم تنفذ بعض التوصيات وخاصة فيما يتعلق ببعض اللجان والاجهزة الحكومية، وعلى سبيل المثال هناك جهاز المنافسة لم تطبق عليه التوصية التي تلزم الجهات الحكومية بتصنيف الميزانية بحسب الابواب والبنود بحيث لا يتم السماح بنقل الميزانيات من بند لآخر الا بموافقة الوزارة، ولا من باب الى باب الا بقانون، مشيرا الى ان اللجنة اصرت على ضرورة التزام الحكومة بهذه التوصيات وتطبيقها على الميزانية.

وبين ان الحكومة لم تلتزم بالتوصية المتعلقة باجراء دراسة شاملة للكوادر والزيادات، وتفاجانا بان الحكومة قامت قبل فترة بزيادة مكافآت القياديين بمبالغ وصلت الى 5 آلاف دينار في الشهر، لافتا الى ان الحكومة لم تلتزم ايضا بتسمية وكيل مستقل للميزانية.

وذكر ان اللجنة عندما ارادت الانتقال الى مناقشة الاطار العام للميزانية، تفاجانا بان الأخوة في وزارة المالية يبلغوننا بانهم غير مستعدين، ولا توجد لديهم حتى ارقام عامة عن الميزانية كما هو متفق عليه في الدعوة التي وجهت قبل اكثر من الاسبوع، على الرغم من انهم ابلغونا بانهم جاهزون للاجتماع ولمناقشة الارقام العامة للميزانية، ولم يفصحوا عن اي رقم بشأن الميزانية، وكانت مبرراتهم واهية وغير منطقية وغير مقبولة بالمرة.

وقال عبدالصمد: اخشى ما اخشاه بانهم لا يريدون الافصاح عن ارقام الميزانية حتى لا يلتزموا بها لأن هناك مبالغ ستضاف الى الميزانية في هذه الفترة البسيطة وقد تتعلق بامور تحت مبرر التنمية ومشاريع التنمية، وأخشى أن تكون هذه المشاريع تنفيعية، مطالبا وزير المالية بالا يخضع لأي جهة وتحت اي مبرر او مسمى باضافة ارقام الى الميزانية.

وكشف عن ان هناك جهات تريد اقحام بعض المبالغ في الميزانية تحت مبرر التنمية، وتهدد باللجوء الى سمو رئيس الوزراء في حال عدم الموافقة لها على هذه الارقام، مبينا إن المقصود بالأطراف ليس افرادا عاديين بل وزراء في الحكومة.

واكد عبدالصمد اننا سنقف ضد اي محاولة لادخال مشاريع تنفيعية بضغوطات معينة، وآمل من وزير المالية الا يستجيب للضغوطات.

مضيفا: هناك امور اخرى لانريد ان نطرحها الى حين التأكد منها، ونأمل ان تكون مجرد شائعات، ولا يتهمون ان هذا المجلس ليس مجلس رقابة حقيقية كما يشيع البعض بأن المجلس الحالي لا توجد فيه معارضة، بل على العكس، فهناك مجموعة من النواب سيتصدون من الآن لأي انحراف او فساد حكومي سواء مالي او اداري.

وشدد على أن لجنة الميزانية لا تقف ضد المشاريع التنموية، بل انها تصر على تنفيذ هذه المشاريع وخصوصا مشاريع الباب الرابع، وتريد الاستثمار والبنية التحتية، ولكن لا نقبل بتمرير مشاريع تنفيعية تحت هذه المبررات، ومن يستند الى خطة التنمية، فإن الخطة التنموية الثالثة والرابعة لم تقر من قبل مجلس الامة بل رفضت، مبينا انه بالامكان اذا ارادوا وضع خطة تنموية حقيقية ان نعد خطة موضوعية من 2015 الى 2020.

واشار الى ان اعضاء اللجنة قرروا رفع الاجتماع وابلغوا الجانب الحكومي «اننا لم نحضر للتعارف وشرب الشاي»، واتفقنا على ان تحضر الحكومة في 14 يناير وهي جاهزة بحسب الارقام السابقة، واذا كانت هناك ارقام جديدة فيجب ان تكون مقنعة وليست لمشاريع تنفيعية.

استنكرت الظلم الواقع على الموظفين من بعض المديرين الأجانب

الهاشم: على وزير النفط مراجعة أخطاء وزارته وتصحيحها في أسرع وقت

- نرفض تحويل الشركات النفطية إلى «عزب» خاصة تدار بالشللية والمحسوبية

صفاء الهاشم

دعت مراقب مجلس الأمة النائب صفاء الهاشم وزير النفط هاني حسين إلى مراجعة الأخطاء في وزارة النفط في عدة أمور وتصحيحها في اسرع وقت، خاصة بأن أمامه الآن فرصة ممتازة للتصحيح.

حيث اكدت الهاشم في تصريح صحافي، أن من اهم النقاط التي يجب على وزير النفط بأن يلتفت إليها هو الظلم الواقع على الموظفين الكويتيين من قبل بعض المدراء الأجانب في وزارة النفط والشركات التابعة لها، وعدم نقل الخبرات المهنية المطلوبة للموظفين الكويتيين كما هو متفق علية في عقودهم المكلفة على الدولة، وإعادة النظر في الهيكلة المالية والإدارية والتشغيلية في الشركات التي تتبع وزارة النفط نظراً لكم الفوضى والشللية والمحسوبية مابين موظفي هذه الشركات.

ورفضت الهاشم تحويل الشركات النفطية إلى عزب خاصة تدار بالشللية والمحسوبية والمحاصصة فيما يتعلق بالترقيات والمناصب القيادية بما يؤدي إلى قتل طموحات المجتهدين، وتكريس نهج الاعتماد على الولاءات الحزبية والسياسية بعيدا عن المنطق الذي يفرض وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

وأكدت الهاشم بأن يجب أن تسود لغة اعطاء كل ذي حق حقه بغض النظر عن الانتماءات، وعلى الوزير العمل عليها بكل جد واجتهاد.

واضافت الهاشم بأن ما اثير عن التجاوزات في الترقيات التي تمت مؤخرا في القطاع النفطي سيخضع لمتابعتنا وسنعمل على انصاف المتضررين ومحاسبة المسؤولين عن ظلم الكفاءات الكويتية، وعلى الوزير تطبيق مفهوم الشفافية في اختيار اللجنة المحايدة لأن ماأريناه حتى الآن لا يخدم حقوق الموظفين والانصاف العادل لهم.

وناشدت الهاشم اعضاء اللجنة بتقديم استقالاتهم منها نظرا لعدم حيادية هذه اللجنة كون اعضائها لهم صلة مباشرة.

وأكدت الهاشم بأن هذه فرصة لإعادة النظر في النظام التشغيلي والمالي والإداري للشركات النفطية والقطاع نصف عام.

أما ما يخص سرقات الديزل وجهت الهاشم سؤال برلماني إلى وزير النفط خلال الفترة القليلة الماضية حول سرقة الديزل التي تمت في شركة صناعة الكيماويات البترولية ومطالبة بالتكلفة المالية وكيفية حصول السرقة وأسبابها، ومن هم المتهمين في القضية ومن الذي قبض ثمن الديزل والى أين تم تهريبه.

القضية تمس جميع شرائح المجتمع ولا مبرر لإخفائها

الفزيع: عقد جلسة مناقشة الأوضاع الأمنية في سرية.. مرفوض

نواف الفزيع

رفض النائب نواف الفزيع تحويل الجلسة الخاصة لمناقشة الوضع الامني التي ستعقد في العاشر من يناير الجاري لجلسة سرية.

وقال الفزيع في تصريح صحافي نرفض التوجه إلى ان تكون مناقشة الوضع الامني في جلسة سرية لأن ليس هناك اي مبرر للسرية فنحن امام قضية تمس كافة شرائح المجتمع الكويتي وكذلك المقيمين.

واضاف: قضية الوضع الامني وما وصل اليه من انفلات وتزايد في عدد الجرائم وفق الاحصائيات الرسمية التي تؤكد على ارتفاع جرائم القتل والمخدرات. وشدد الفزيع الهدف من مناقشة القضية في جلسة خاصة نريد الوقوف على ردود وزير الداخلية تجاه فشل السياسة الأمنية والخطط المعمول بها لمكافحة الجريمة.

وما تشهده في الفترة الاخيرة وماذا فعلت الوزارة وما هي اجراءاتها المتخذة للتصدي للتدهور الامني. ودعا الفزيع وزير الداخلية بان يأتي للجلسة بتفصيلات لهذه الاحصائيات لأن اليوم المواطن يشعر بعدم الأمن عند خروجه للشارع ويجب عليه الاجابة على الكثير من التساؤلات النيابية وكيفية تفعيل الدور الامني لمعالجة هذه القضية.

عسكر يقترح رفع كمية مواد البناء للمشمولين بالرعاية السكنية

طالب النائب عسكر العنزي برفع كمية مواد البناء المخصصة للمشمولين بالرعاية السكنية وجاء في اقتراح قدمه النائب ما يلي:

نظرا لما يعانيه المواطنون اصحاب الطلبات الاسكانية بعد تخصيص المؤسسة العامة للرعاية السكنية الاراضي لهم من تكلفة عالية لمواد البناء، مما يثقل كاهل الاسرة الكويتية ويضعها في خانة القروض وتراكم الديون. لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة بالتالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الامة الموقر.

رفع كمية مواد البناء المخصصة للمشمولين في الرعاية السكنية «الارض وقرض او البيوت الحكومية» 50 في المئة عما هو معمول به وذلك اعتبار من بداية السنة المالية 2013/2012.

التميمي يسأل عن مجالس إدارات الشركات النفطية

وجه النائب عبدالله التميمي سؤالاً إلى وزير النفط هاني حسين حول الشركات النفطية جاء فيه:

1 – اسماء رؤساء مجالس ادارة الشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول وتاريخ تعيينهم الفعلي بتلك الشركات واعمارهم وتاريخ توليهم رئاسة مجالس ادارتهم ومؤهلاتهم العلمية؟.

2 – اسماء اعضاء مجلس الادارات كل على حدا وتاريخ تعيينهم الفعلي بتلك الشركات واعمارهم وتاريخ توليهم العضوية مجالس الادارات ومؤهلاتهم العلمية؟.

3 – عدد الوظائف الشاغرة لرؤساء مجالس الادارات التابعة لمؤسسة البترول وعدد الوظائف الشاغرة لاعضاء مجالس الادارات؟.

4 – ما هي معايير الترقيات والتعيين المتبعة لدى الشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية؟.

حرصاً على عدم تسربهم من المؤسسة

البذالي يطالب بإدخال العسكريين الجامعيين بالحرس إلى دورات الضباط

بدر البذالي

قدم النائب بدر البذالي اقتراحا لإلحاق العسكريين الجامعيين بالحرس الوطني في دورات الضباط اسوة بزملائهم من حملة الدبلوم وذلك حرصا على عدم تسربهم من المؤسسة وجاء في نص الاقتراح ما يلي:

ان الحاق عسكريي الحرس الوطني الحاصلين على الشهادة الجامعية بدورة الضباط امر مستحق تقديرا لما يقدمونه من مجهود لحماية امن الوطن واستقراره ولقرض العدالة اسوة باقرانهم في المؤسسات العسكرية الاخرى، وان عدم الحاقهم بدورات الضباط قد يكون سببا في تسربهم من مؤسسة الحرس الوطني، مما يعني ابتعاد الكفاءات واصحاب الخبرة التي يجب ان تكون محل اهتمام الجميع عن العمل.

وان عددا من العسكريين في الحرس الوطني سبق ان حصلوا على مؤهلات جامعية منذ فترة وحتى الان ومن جامعات معترف بها مما يؤكد حرصهم على استكمال دراستهم وتطوير ادائهم لصالح عملهم، وعلى الرغم من انه لم يتم الحاق هؤلاء العسكريين الجامعيين بدورة الضباط وتم في المقابل قبول حملة شهادة الدبلوم في دورة الضباط.

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي ذكره برجاء التفضل بعرضه على مجلس الامة الموقر.

السماح بإدخال العسكريين الجامعيين بالحرس الوطني دورات الضباط اسوة بزملائهم من حملة شهادة الدبلوم في الحرس الوطن واسوة بالعسكريين حملة الشهادة الجامعية في المؤسسات العسكرية الاخرى.

طالبه بتصحيح مواطن الخلل في وزارته

الصالح لوزير المواصلات: لن نسمح بالازدواجية في التعامل مع مجلس الأمة

وجه النائب خليل الصالح رسالة إلى وزير المواصلات سالم الأذينة بتصحيحه مواطن الخلل في وزارته بشأن الموظفين المفصولين، محذرا اياه من التعامل مع مجلس الأمة بمبدأ الازدواجية، مشددا في الوقت ذاته على ضرورة الجدية في التعامل مع المجلس، خاصة وانه جاء بكل النوايا الحسنة للتعاون والانجاز.

وأكد الصالح أنه على الوزير الأذينة العمل وفق ما جاء به الخطاب السامي لسمو أمير البلاد حفظه الله في الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة من مضامين ودعوات صادقة للبدء في مرحلة بناء وعمل وطني حقيقي، لاسيما والاعتراف بجوانب الخلل الواجب تشخيصها، حيث أوضح سموه إن أولى خطوات الإصلاح تبدأ بالاعتراف بالخلل وحسن تشخيصه وتحديد أسبابه ليتسن إصلاح الخلل ومعالجته على نحو سليم، ومن ثم قاصيح لزاما على الوزراء الاصغاء للتوجيهات السامية والعمل على ترجمتها على أرض الواقع.

وأوضح أن مجلس الأمة قام بتوضيح مكامن الخلل للوزير المعني، خاصة وأننا نستهدف الاصلاح وفق القانون ولكن للاسف لم يبدي أي جانب من التعاون فيما تمت مناقشته حول موظفيه، مبينا أن مجلس الأمة لن يتهاون مع أي تقصير حكومي أو أخطاء تنفيذية.

الجيران: تشكيل مجلس أعلى لوضع الإستراتيجيات العامة للتعليم العالي.. ضرورة

عبدالرحمن الجيران

نوه عضو اللجنة التعليمية والثقافية د.عبدالرحمن الجيران بأهمية تشكيل مجلس اعلى للتعليم العالي بحيث تناط به مسؤولية وضع الإستراتيجيات العامة للتعليم ومن اهمها ضبط جودة المخرجات وفلسفة الابتعاث والتنسيق مع كل الجامعات.

كما شدد العضو على اهمية التركيز على مرحلة رياض الاطفال لأنها تعتبر مرحلة تاسيسية، كما ينبغي متابعة مناهج الحضانات الخاصة بحيث تكون معتمدة من المركز الوطني لتطوير التعليم ومراقبة الاداء.

وأخيراً شدد على ضرورة ربط مخرجات التعليم بخطة التنمية التي ستشهدها البلاد، واشاد السيد العضو بدور معالي وزير التربية الدكتور نايف الحجرف وتفهمه لطبيعة المرحلة القادمة والتحديات الراهنة.

من ناحية اخرى زار الجيران مقر الهيئة، والتقى بمدير عام الهيئة الدكتور ياسر المزروعي واستمع الى شرح مفصل عن اهدافها وبرامجها التي تعمل من خلالها.

وابدى الدكتور عبدالرحمن الجيران ارتياحه العميق ما سمعه من جهود مباركة وتمنى للهيئة والقائمين عليها مزيدا من التقدم والبرامج اللائقة والهادفة لنشر وحفظ كتاب الله تعالى.

وهذا يعكس الدور الريادي للكويت حيث شهد العالم جهودها المتميزة العملية والاغاثية والدعوية.

الدبوس: قانون الرعاية السكنية يجب أن يشمل المتزوجة من غير كويتي والعازبة

قام النائب عصام الدبوس بتقديم اقتراح لتعديل قانون الرعاية السكنية جاء فيه ما يلي:

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى القانون رقم 47 لسنة 1993م في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له، وافق مجلس الامة على القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه. مادة اولى: تعدل الفقرة الأخيرة من المادة «14» من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه ليكون نصها كالتالي: «واستثناء من أحكام الفقرة الاولى تقوم المؤسسة بتوفير المسكن الملائم للكويتية المتزوجة من غير كويتي وللمطلقة وللأرملة والعازبة التي تجاوزت سن الاربعين بصفة انتفاع».

مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الجابر الصباح

وأرفق النائب مع اقتراحه مذكرة ايضاحية جاء فيها ما يلي: حرص الدستور على النص في المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي على أن الأسرة اساس المجتمع، واستند الدستور للمشرع امانة حفظ كيان الاسرة وحماية الامومة والطفولة، ومن اهم احتياجات الاسرة التي تحقق الحفاظ على كيانها وتقوي اواصرها الرعاية السكنية، فصدر القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية تلبية لاحتياجات المواطنين من توفير السكن الملائم للأسرة الكويتية وتذليل الصعاب المادية من اجل توفير تلك الرعاية.

ولما كان القانون الحالي وفقا للمادة «14» يتقرض في توفيره للرعاية السكنية في الاسرة الكويتية وهي التي تتكون وفقا لهذا القانون من اب وام كويتيين او اي كويتي وابنه او ابنته الكويتيين فإن القانون بصياغته الحالية قد اغفل شريحة كبيرة من المجتمع الكويتي وهي شريحة النساء.

عصام الدبوس